

فلو قال لا لست هذا التوب الذي يمن علي به حتى يكاتبته
منته على مثل منته وهو محتمر ونحو ذلك واما اذ اربنا الشارع
قد حكم بحكم ولم يذكر علة لكن قد ذكر علة نظره او نوعه مثل ان جواز
لللاب ان يزوج ابنته الصغيرة البكر بلا اذنها وقد رايناه جوزله
الاستيلاء على ما لها لكونها صغيرة فهل يعتقد ان علة ولاية النكاح هي
الصغيرة مثلا لكان ولاية المال كذلك ام نقول بل قد يكون للنكاح
علة اخرى وهي البكارة مثلا فهذا العلة هي المؤثرة اي قد بين الشارع
تاثيرها في حكم منصوص وسكت عن بيان تاثيرها في نظير ذلك الحكم
فالربحان الاولان يقولان بها وهي في الحقيقة اثبات للعلة بالقياس
فان يقول كما ان هذا الوصف اثر في الحكم في ذلك المكان كذلك
يؤثر فيه في هذا المكان والفرق الثالث لا يقول بها الا لدلالة
خاصة لجواز ان يكون النوع الواحد من الاحكام لعل مختلفة
ومن هذا النوع انه نهي عن ان يبيع الرجل على بيع اخيه او يستام
الرجل على سوم اخيه ويحطب الرجل على حطبة اخيه فيعمل ذلك ما
فيه من فساد ذات البين كما علبه في قوله لا تنكح المرأة على عمها ولا
على خالتها فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم وان كان هذا المثال
يظهر التعليل فيه ما لا يظهر في الاول فانما ذلك لانه لا يظهر فيه وصف
مناسب للنهي الا هذا او اليسر حضر وتدل خاص على العلة ونظيره
من كلام الناس ان يقول لا تقطع هذا العنق فان مبتدع ثم يسأل الخبير
اخر مبتدع فيقول لا تقطع وتكون ذلك القوم عدو الرجل
بحكم بان العلة هي البدعة او شره لجواز ان تكون العلة هي العروة
واما اذ اربنا الشارع قد حكم بحكمه ولا ينافيه وصفا مناسبيا له
لكن الشارع لم يذكر تلك العلة ولا علة بها نظير ذلك الحكم فهو وضع
اخر فهذا هو الوصف المناسب الغريب لانه لا يظهر في الشارع
ولادد كلام الشارع واجاؤه عليه فجوز ان يتابعه الفرع الاول

وقد
بين
ال
ع

ونفاه

ونفاه الاخر انه هذا ادراك العلة الشارع بنفس عقولنا
من غير دلالة منه كما ان الذي قبله ادراك لعلة بنفس القياس
على كلامه والاول ادراك لعلة بنفس كلامه وقع هذا فقد
تقدم علة الحكم المصين بالسير وبالدالات اخرى فاذ ثبتت
هذه الاقسام فيسئلنا من باب العلة المنصوصة في موضع
المؤثرة في موضع آخر وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن
تخصيص اوقات بصلاة او بصيام واما ذلك اذ لم يكن على
وجه التخصص فهو مسلم في صحاح عن ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا تخصوا ليلة الجمعة بصيام من بين
الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون
في صوم بصوم احدكم وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي
الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يصوم من
احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده وهذا لفظ
البخاري وروى البخاري عن جويرية بنت الجارث رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال
اصمت اميس قالت لا قال ان ترددين ان تصومي غدا قالت لا قال
فاظفري وفي الصحيحين عن محمد بن عمار بن جعفر قال سالت
جابر بن عبد الله وهو يظوف بالبيت النهي رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة قال نعم ورب هذا البيت وهذا
لفظهم وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تصوموا يوم الجمعة وحده رواه الامام احمد ومثل هذا
ما اخرجاه في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا تتقدم من احدكم رمضان بصوم يوم او يومين الا
ان يكون رجلا كان يصوم صومه فلم يصم ذلك اليوم للفظ البخاري
اي بصوم عادت فوجه الدلالة ان الشارع قسم الايام باعتبار